زيادة حروف المعاني عند النحويين

حسن محمود هنداوي

كلية التربية الأساسية ـ الكويت

توطئة:

الحمد للَّه حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين، ورضي اللَّه عن أصحابه أجمعين، وبعد:

فإنَّ من المسائل التي عني بها النحويون زيادة حروف المعاني، لكن البحث فيها عندهم جاء مفرقًا، فهم ـ فيما أعلم ـ لم يخصوها بحديث مفصل في مكان واحد، إنَّما تراهم يذكرون في كل باب من أبواب النحو، أو في كل حرف من حروف المعاني ـ ما يتصل به من هذه المسألة؛ لذا رأيت أن أكتب رسالة لطيفة، أتتبع فيها ما قالوه في ذلك، وأجمع آراءهم، وأدرسها دراسة منهجية، وأعرضها للقارئ عرضًا وافيًا. ولم أكتف بأقوال النحويين وحدهم، بل عرضت ما قاله بعض المفسرين.

وقد تناولت في هذه الرسالة إحدى عشرة مسألة، هي: حد الزائد في اللغة والاصطلاح، ونشأة القول بالزيادة وأسبابه، وحروف الزيادة، وزيادة حرفين معًا، ومصطلحات الزيادة التي استعملها النحويون، وإطلاق مصطلح (الزيادة) على ما ورد من ذلك في القرآن الكريم، وزيادة الحروف والقياس، وأنواع الزيادة، وإعراب الحرف الزائد، وعمله، وفائدته. وسميتها (زيادة حروف المعاني عند النحويين) احترازاً من زيادة حروف المباني التي تُدرَس في علم التصريف.

واللَّه أسأل أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن ينفع بهذا البحث طلاب العلم وأهل العربية، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

١ ـ حد الزائد: الزائد في اللغة وصف على وزن فاعِلٍ، مصوغ من مصدر زادَ يَزيدُ، يُقال: زادَ الشيءُ يَزيدُ زَيْدًا وزِيدًا وزِيادةً وزِياداً ومَزيداً ومَزاداً، أي: ازدادَ، والزِّيادة: النُّمُوُّ، وخِلاف النُّقصان[١].

وحرف المعنى الزائد في اصطلاح النحويين هو ما كان دخوله في الكلام

(١) اللسان (زيد).

كخروجه مِن غير إحداث معنًى[١].

وقد يريدون به «المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه»[٢]، نحو (لا) في قولهم: جئت بلا زادٍ، وغضبت مِنْ لا شيءٍ، فإنَّ غير الكوفيين يُسمون (لا) هنا زائدة وإنْ كانت تفيد النفي، وينقلب المعنى بحذفها من النفي إلى الإيجاب. ومثل ذلك (كان) في نحو: زيدٌ كان فاضلٌ، يسمونها زائدة وإنْ كان يفوت بحذفها معنى المضيّ والانقطاعِ الذي تدل عليه. وكذلك (لا) المقترنة بالعاطف في نحو: ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو، يُسمّونها زائدة، وليست بزائدة البتة؛ لأنها إذا حذفت احتمل أنَّ المراد نفي مجيء كُلٍّ منهما على كُلِّ حال، وأنْ يُراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، وإذا ذُكرت صار الكلام نصًّا في المعنى الأولِ.

٢ ـ نشأة القول بالزيادة وأسبابه: ذهب الدكتور فضل حسن عباس[٣] إلى أنَّ القول بزيادة حروف المعاني لم يكن معروفًا في عصر صدر الإسلام ، وإنما نشأ في بيئة النحاة ، وترعرع في حجورهم ، ولذلك كثر الحديث عنه في كتبهم. ويرى[٤] أنه إنما عُرف أول ما عُرف عن بعض اللغويين كالفراء وأبي عبيدة ومن قلدهم في ذلك، ثم كثر الحديث عنه عند النحويين الذين جاؤوا بعد ذلك.

وأمّا أسباب القول بالزيادة فأوصلها الدكتور فضل إلى اثني عشر سببًا، وهي[٥]:

١ : جعل القاعدة النحوية هي الأصل، وتطبيقها على آيات القرآن.

٢ : قياس ما جاء في الشعر على القرآن الكريم.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٢٨. وانظر المقتضب ٤: ١٣٧ والكامل ص ٤٤١ ـ ٤٤٢ وسر صناعة الإعراب ص ٢٥٢ والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢: ٢٢٢.

(٢) مغني اللبيب ص ٢٧٠. والأمثلة التالية منه.

(٣) لطائف المنّان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن ص ٥٩، ٦٣، ٦٤.

(٤) لطائف المنّان ص ٩١.

(٥) لطائف المنّان ص ٩١ ـ ٩٨.

٣ : قياس آية من القرآن الكريم على أخرى .

٤ : تصوُّر معنى الكلمة القرآنية وتفصيل الآية على هذا التصور .

٥ : قياس بعض الآيات على بعض من حيث الإعراب .

٦ : تصوُّر حكم إعرابي لكلمة ما في آية، والتكلف لتطبيق الآية عليه .

٧ : إهمال السياق والمأثور في تفسير بعض الكلمات القرآنية .

٨ : التمسك بقراءة شاذة، وجعلها أصلاً يقاس عليه .

٩ : عدم التفرقة بين الأساليب العربية .

١٠ : الذهول والنسيان .

١١ : الحكم على الآية القرآنية برأي خالٍ من التأني .

١٢ : إهمال أسلوب التضمين .

وإنما حاول الدكتور فضل أن يرجع القول بزيادة كل حرف من حروف المعاني إلى أحد هذه الأسباب لأنه ينكر القول بالزيادة . ولا يتسع المجال هنا لمناقشة ما قاله في هذه المسألة، ونكتفي بالقول إنه وقع فيما اتهم به النحويين في هذا الأمر، فهو قد أصاب في بعض ما ذكره، ولم يحالفه الصواب في بعضه، إنه أنكر على النحويين ما ذهبوا إليه من القول بزيادة بعض حروف المعاني في كتاب اللّه تعالى، وحجته في ذلك أنّ كثيراً من المفسرين والعلماء يردّون القول بالزيادة(١) . إذًا فإنكار هذا المذهب ليس مجمعًا عليه عند المفسرين، بل إنه قد نص صراحة على أنّ النحاة والمفسرين قد أجمعوا على القول بأنّ الباء زيدت في خبر ليس وخبر ما للتأكيد(٢) .

والقول بزيادة بعض الحروف لا صلة له بالطعن في كتاب اللّه عز وجل كما يظن بعض الناس، فاللّه سبحانه قد أنزل كتابه على أسلوب العرب ونهجهم في لغتهم

(١) لطائف المنان ص ٥٩ ـ ٦٢ .

(٢) لطائف المنان ص ١٣١ .

التي اختارها لتكون لغة خاتم الكتب السماوية. وسوف تزداد هذه المسألة وضوحًا في المسائل التالية.

٣ ـ حروف الزيادة: المراد بحروف الزيادة الحروف التي قد تزاد، لا أنها زائدة حيث وقعت. وهي تبلغ واحداً وعشرين حرفًا، ذكر الزمخشري منها ستة، وهي: إنْ، وأنْ، وما، ولا، ومِنْ، والباء[١]. ولم يزد عليها شراح المفصل في هذا الموضع شيئًا، ومنهم يعيش[٢]، وابن الحاجب[٣]. ولعله يريد أنَّ هذه الأحرف هي التي أجمع النحويون على زيادتها، أو أنَّها الأحرف التي كثُرت زيادتها، فنحن نرى النحويين يقولون بزيادتها في المواضع التي يذكرونها فيها في كتبهم[٤].

وقد ذكر أئمة العربية أنَّ العرب قد زادت غيرها[٥]، وهي متفاوتة في الزيادة من حيث المواضع وعدد القائلين بها، فقد زاد الأصمعي والمازني وأبو علي وابن جني وابن مالك «إلا»[٦]. وزاد الأخفش[٧] وابن جني[٨] وغيرهما[٩] الكاف. وزاد بعضهم اللام[١٠]. وزاد ابن جني وابن مالك «على»[١١]. وزاد ابن جني «عن»[١٢]. وأجاز قوم منهم الأخفش والفراء والمازني والزجاج والفارسي وابن

(١) المفصل ص ٣١٢.

(٢) شرح المفصل ٨: ١٢٨ ـ ١٣٩.

(٣) شرح المفصل ٢: ٢٢٠ ـ ٢٢٣.

(٤) انظر على سبيل المثال مغني اللبيب ص ٢١ ـ ٢٢، ٣١ ـ ٣٢، ١١٢ ـ ١١٨، ٢٧٤ ـ ٢٨٠، ٣٣٩ ـ ٣٤٨، ٣٥٨. وانظر بقية كتب حروف المعاني.

(٥) البرهان ٣: ٧٥.

(٦) المحتسب ١: ٣٢٩ والجنى الداني ص ٥٢٠ ـ ٥٢١ والمغني ص ٧٦ والخزانة ٩: ٢٤٩.

(٧) معاني القرآن ص ١٨٢، ٣٠٣.

(٨) سر صناعة الإعراب ص ٢٩١ ـ ٣٠٤ والمغني ص ١٩٥.

(٩) البحر المحيط ٥: ٢٢٥ والجنى الداني ص ٨٦ ـ ٨٩.

(١٠) المقتضب ٣: ٢٩٦ والجنى الداني ١٠٥ ـ ١٠٧ والكافية ٢٣٠ والمغني ص ٢٣٧ ـ ٢٤١ والبرهان ٣: ٧٥.

(١١) الجنى الداني ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩ والمغني ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(١٢) المغني ص ١٦٠.

برهان والأعلم زيادة الفاء[١]. وأجاز الأخفش والكوفيون زيادة «ثُمَّ»[٢]. وأجاز الكوفيون والأخفش وابن كيسان وابن عصفور وجماعة زيادة الواو[٣]. وزاد الفراء «إلى»[٤]. وتزاد «رُبَّ» في الإعراب دون المعنى[٥]. وقال بعضهم إنّ «أل» تقع زائدة[٦]. وأجاز أبو زيد زيادة «أم»[٧]. ونص ابن قتيبة على أنَّ «ألا» تأتي زائدة[٨]، وكذلك «إنَّ»[٩]. وذكر ابن عصفور[١٠] أنَّ الكاف وعلى وفي واللام وعن والواو والفاء وبل وأم وإلا يُزدن في ضرورة الشعر. وليس غرضي في هذا البحث تتبع أسماء النحويين الذين قالوا بزيادة كل حرف من هذه الحروف، ولا ذكر مواضع زيادة كل حرف منها.

٤ ـ زيادة حرفين معًا: زعم الفراء أنَّ العرب ربما جمعوا بين ثلاثة أحرف لمعنًى واحد، وذكر أنَّ الكسائي أنشده في بعض البيوت:

لا ما إنْ رأيتُ مثلك

فجمع بين (لا) و(ما) و(إنْ) النافيات[١١]. ومن ذلك عنده قول النابغة الذبياني في إحدى الروايتين[١٢]:

إلاَّ الأَوارِيَّ ما إنْ لا أُبَيِّنُها والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ

(١) المغني ص ١٧٩ ـ ١٨١.

(٢) المغني ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٣) المغني ص ٣٢٤، ٤٠٠. وانظر ص ١٠٩ ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٣٨ وللأخفش ص ١٢٥، ٤٥٧.

(٤) معاني القرآن ٢: ٧٨ والمغني ص ٧٩.

(٥) المغني ص ١٤٥.

(٦) المغني ص ٦٣٣.

(٧) المقتضب ٣: ٢٩٦.

(٨) تأويل مشكل القرآن ص ٥٦٠.

(٩) تأويل مشكل القرآن ص ٢٥١.

(١٠) ضرائر الشعر ص ٦٢ ـ ٧٦.

(١١) معاني القرآن ١: ٢٦٢.

(١٢) ديوانه ص ١٥. والرواية الأخرى: إلاَّ الأَوارِيَّ لأْيًا ما أُبَيِّنُها.

فقد جمع بين الأحرف الثلاثة المذكورة[١]. فالثاني والثالث منهن مزيدان للتأكيد.

وقال البغداديُّ مفسراً قول الفراء: «وأراد اجتماعهما على سبيل التوكيد، لا أنَّ الثاني نافٍ للنفي فيُثبِت، والثالثَ نافٍ للثاني فيَنْفي»[٢].

وتابع ابنُ جنِّي[٣] الفراءَ في ذلك، ومنه عنده قول أمية:

طَعامُهمُ لئنْ أكَلُوا مُعَدٌّ وما إنْ لا تُحاكُ لهم ثِيابُ

فـ(ما) وحدها للنفي، و(إنْ) و(لا) زائدان للتوكيد.

وعلةُ اجتماعهما وتجاورهما ـ عنده ـ الإشعارُ بقوة عناية العرب بتوكيد ما هم عليه، فهم جعلوا ذلك تنويهًا وعَلَمًا على قوة العناية بالحال[٤].

وهو يرى أنَّ اجتماع الحرفين هنا ليس لتوكيد معنى النفي؛ لأنّ النفي معنًى واحد، ولا يجتمع حرفان لتوكيد معنًى واحد، وإنما هما لتوكيد معنى جملة الكلام[٥]. فهو يجيز اجتماع زائدين إذا كان الغرض من اجتماعهما توكيد معنى الجملة، ويمنع ذلك إذا كان القصد منه توكيد معنًى مفرد.

وأجاز أبو علي الفارسي[٦] في قول أبي ذؤيب الهذلي[٧]:

فأجَبْتُها: أمَّا لِجِسمي أنَّهُ أوْدَى بَنِيَّ مِنَ البِلادِ، فَوَدَّعُوا

أن يكون الحرفان (أنْ) و(ما) زائدين، ويكون المعنى: «فأجبتُها، فقلتُ: لِجسمي أنّه أوْدى بَنِيَّ».

(١) معاني القرآن ١: ٤٨٠.

(٢) الخزانة ٤: ١٢٢.

(٣) الخصائص ٢: ٢٨٢ ـ ٢٨٣ و ٣: ١٠٨ ـ ١١٠.

(٤) الخصائص ٣: ١٠٩.

(٥) الخصائص ٣: ١٠٩ ـ ١١٠.

(٦) إيضاح الشعر ص ٩٨.

(٧) شرح أشعار الهذليين ص ٦.

ولم يُجز ابنُ جنِّي[1] هذا الوجه الذي أجازه أبو علي؛ لئلا يجتمع زائدان. ويبدو أنه منع ذلك لأنَّ التوكيد بهما إنما هو توكيد معنًى واحد، لا توكيد معنى جملة الكلام، كما ذكرنا قبل قليل.

٥ ـ مصطلحات الزيادة: تتردد في كتب النحو عدة ألفاظ، يُقصد بها كلها معنى الزيادة، فمنهم من يطلق على هذا النوع من الكلمات مصطلح «الزائد»[2]، وهو أكثر المصطلحات شيوعًا، وثَمَّ ألفاظ أُخرى يُطلقها النحويون وغيرهم على الزائد، منها: «الصلة»[3]، و«اللَّغْو»[4]، و«الحشو»[5]، و«العازل»[6]، و«التوكيد»، و«المؤكِّد»[7]، و«التَّطَوُّل»[8]، و«الإقحام»[9]، و«السقوط»[10]. وربما استعمل بعضهم اثنين من هذه المصطلحات معًا، وذلك كقوله في الأداة الزائدة «التوكيد واللغو»[11] و«صلة زائدة»[12]. وقال الأخفش في ضمير

(١) المنصف ٣ : ١١٧ ، ١٢٠ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ص ١٨٠، ٣٢٢ وسر الصناعة ص ١٣٣ ـ ١٤٣ والأزهية ص ١٥٨، ١٦١ ـ ١٦٦ والمدخل ص ٦٠٧ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ٦٦٧ ـ ٦٧٤ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٢٢ وشرح التسهيل ٤ : ٥١ و الكافية ص ٢٣٠ وشرحها للرضي ٢ : ٣٨٤ والمغني ص ٣١ وشرح قواعد الإعراب ص ٢٢٧، ٢٢٨ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ : ٢١ ، ٢٤٤ ـ ٢٤٥، ٤٠٩ ومعاني القرآن وإعرابه ١ : ٤٨٢ وشرح القصائد السبع ص ٣٥٣ والأزهية ص ١٥٨، ١٦٠ ـ ١٦١ والمدخل ص ٨٧، ٩٥، ٢٠٣ والمفصل ص ٣١٢ والكشاف ٣ : ٢٠٥ وشرح الكافية ٢ : ٣٨٤ وشرح قواعد الإعراب ص ٢٢٨، ٤٨٨ .

(٤) الكتاب ٢ : ٣٩١ و٣ : ١٥٢ و ٤ : ٢٢٢ ومعاني القرآن للفراء ١ : ١٧٦ وشرح قواعد الإعراب ص ٣٦٢ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ : ٥٨ وشرح القصائد السبع ص ٣٥٣ والجمل المنسوب للخليل ص ٣٠١، ٣٠٧ .

(٦) شرح الكافية ١ : ٢٦٧ .

(٧) شرح قواعد الإعراب ص ٤٨٨ ، ٥٢٧ .

(٨) تفسير الطبري ١ : ٢٢٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(٩) الكامل ص ٦٦٩ ـ ٦٧٠ ، ١١٤٠ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ٦٧٤ .

(١٠) معاني القرآن للفراء ١ : ٢٣٨ .

(١١) الكتاب ٤ : ٢٢٢ .

(١٢) المدخل ص ٩٤ ، ٣٩٨ وتفسير الماوردي ٤ : ٣٧ وكشف المشكلات ص ٢٨، ٧٢، ٢٧١، ٣٣٠، ٦١٣، ١١٤١، ١٢٧٤، ١٣٨١ .

الفصل (هو) : «جعلت ههنا صلة في الكلام زائدة توكيداً كزيادة ما»(١). وسماه بعضهم «صلة وتأكيداً»(٢)، و«عماداً وصلة»(٣)، و«صلة وعماداً»(٤). وقال آخرون: «زائدة مؤكدة»(٥)، وقال بعضهم: «زائدة للتوكيد»(٦).

قال ابن يعيش: «والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين»(٧).

ولم ينسب ابن هشام أي مصطلح من هذه المصطلحات إلى قوم بأعيانهم، بل عزا اثنين منها إلى النحويين المتقدمين، قال: «وكثير من النحويين المتقدمين يُسمّون الزائد صلة، وبعضهم يُسمّيه مؤكِّداً»(٨).

أمّا سبب تسمية الحروف الزوائد زوائد فلأنها «قد تقع زائدة، لا لأنها لا تقع إلا زائدة، بل وقوعها غير زائدة أكثر»(٩). وقال الكافيجي: «وسُمّي زائداً لأنه لا يتغير بحذفه أصل المعنى»(١٠).

والزائد يُؤتى به لإفادة معنًى، لا بمعنى أنه لَغْوٌ ضائع في الكلام، كما يتبادر إلى الوهم؛ لأنّ كلام العرب بعيد عن اللغو، خصوصاً في حق القرآن الكريم(١١).

وأمّا سبب تسميتها حروف الصلة فلأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى

(١) معاني القرآن ص ٣٢١ .
(٢) المدخل ص ٢٠٣ ، ٣٩٨ .
(٣) المدخل ص ٣٩٩ ، ٤٠١ .
(٤) المقتضب ٢ : ٣٦٢ والمدخل ص ٤٠٠ .
(٥) المقتضب ٤ : ٤١٨ والأصول ١ : ٢٣٧ .
(٦) مشكل إعراب القرآن ص ١٧٨ .
(٧) شرح المفصل ٨ : ١٢٨ .
(٨) شرح قواعد الإعراب ص ٥٢٧ .
(٩) شرح الكافية ٢ : ٣٨٤ .
(١٠) شرح قواعد الإعراب ص ٢٢٧ .
(١١) شرح قواعد الإعراب ص ٤٨١ ، ٤٨٨ .

إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك[١]، ولـ« أنها وسيلة إلى زيادة حسن الكلام وترتيبه، وإلى حصول ازدياد قوته ومتانته بزيادتها »[٢].

٦ ـ وقوع الزائد في القرآن الكريم: إذا تذكرنا أنَّ مراد النحويين بـ« الزائد » أنه زائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، كما نص عليه الزركشي[٣] ـ علمنا أنَّ هذا قد يكون سبب اختلاف العلماء في وقوع الزائد في القرآن الكريم:

فذهب أكثر النحويين والفقهاء والمفسرين إلى إثبات الصِّلات في القرآن، وهؤلاء فريقان:

الفريق الأول: ينكرون إطلاق عبارة (الزيادة) على شيء في كتاب اللَّه فراراً مما يدل عليه ظاهر هذه الكلمة، وزعم الزركشي أنهم الأكثرون[٤]، وقال السَّمين الحلبي: « وإليه ذهب أبو بكر الزبيدي، كان لا يُجَوِّزُ أنْ يقال في القرآن: هذا زائدٌ، أصلاً »[٥]. ويُسَمُّون الزائد (التأكيد)، ومنهم من يسمّيه (الصلة)، ومنهم من يسمّيه (المقحم)، ومنهم ابن هشام الذي قال: « وينبغي أن يجتنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب اللَّه: إنه زائد؛ لأنه يَسبِق إلى الأذهان أنّ الزائد هو الذي لا معنى له، وكلامُ اللَّه ـ تَعالى ـ مُنَزَّهٌ عن ذلك »[٦]. وقال الزركشي: « والأَولى اجتنابُ مثل هذه العبارة في كتاب اللَّه تعالى »[٧].

فهؤلاء لم ينكروا وقوع الزيادة بالمعنى الذي ذكرناه في القرآن، وإنما لم يستحسنوا استعمال هذا المصطلح في شيء من كلام اللَّه تعالى؛ لأنَّ المقصود

(١) شرح المفصل لابن الحاجب ٢: ٢٢٠ وشرح الكافية ٢ : ٣٨٤ وشرح قواعد الإعراب ص ٢٢٧ .

(٢) شرح قواعد الإعراب ص ٤٨٨ .

(٣) البرهان ٣: ٧٢.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣ : ٧٠ .

(٥) الدر المصون ٣ : ٤٦٢ .

(٦) شرح قواعد الإعراب ص ٥٢٠ ـ ٥٢٨ .

(٧) البرهان ٣ : ٧٢ .

بالزيادة هنا الزيادة لفظًا لا معنًى، فالزائد لا يؤثر في الإعراب، لكنه يؤثر في المعنى. ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى ﴿فَبِما رَحْمةٍ مِنَ اللَّه لِنْتَ لَهُمْ﴾(١)، فإنَّ معناه: ما لِنْتَ لهم إلاَّ برحمة من اللَّه، و(ما) زائدة، ولها فائدة جليلة، وهي أنه لو قال «فبرحمة من اللَّه لنت لهم» لاحتمل أن يكون اللين للسبب المذكور ولغيره، فلما أدخل (ما) قطعنا بأنَّ اللين لم يكن إلا للرحمة، فهي قد نابت عن نفي وإثبات(٢)، هذا من جهة المعنى. وأمَّا من جهة الإعراب فإنَّ (ما) في هذه الآية لم تعمل شيئًا، ولم تمنع الباء من عمل الجرّ في (رحمة).

وأقول: أمَّا أنَّ الزائد يؤثر في المعنى فهو صحيح، وأمّا قولهم إنه لا يؤثر في الإعراب ففيه تجوّز، وذلك أنَّ بعض الزوائد له تأثير في الإعراب، لكنه تأثير في اللفظ لا في المحل، وسترى ذلك بعد قليل في حديثنا عن عمل الزائد.

ولا ريب في أنَّ «الحشو» و«اللغو» و«الزيادة» التي لا معنى لها وغيرَها من مصطلحات الزيادة التي ذكرناها مستكرهةٌ مستقبحةٌ مُخِلّةٌ بالبلاغة مذمومة في كلام البُلَغاء من البشر فكيف تُطلَق على شيء من كلام اللَّه تعالى؛ وقد قال في ذلك عبد القاهر الجرجاني: «وأمّا الحشو فإنما كُره وذُمَّ وأُنكر ورُدَّ لأنه خلا من الفائدة، ولم يُحْلَ منه بعائده، ولو أفاد لم يكن حشوًا، ولم يُدْعَ لَغْوًا»(٣).

والفريق الثاني: لا يجدون حرجًا في إطلاق مصطلح (الزيادة) أو غيره من المصطلحات التي ذكرناها(٤) على ما ورد في القرآن الكريم من حروف المعاني التي سبق ذكرها.

وأقول: لعلهم ذهبوا هذا المذهب لأنّ المشهور عند العلماء أنه لا مُشاحّة في

(١) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٢) البرهان ٣: ٧٢، ٨٣ ونظرات لغوية في القرآن الكريم ص ٩٤.

(٣) أسرار البلاغة ص ١٩.

(٤) انظر ما سبق ذكره تحت عنوان «مصطلحات الزيادة».

الاصطلاح، ولأنهم يريدون بالزيادة هاهنا الزيادة من جهة الإعراب لا من جهة المعنى كما ذكرنا قبل قليل.

وأنكر قوم وقوع الزيادة في القرآن، ومنهم الشريف الرضي الذي نَسب ذلك إلى المبرد(١). وذكر الزركشي أنَّ الطرطوسي نسبه في كتابه (العمدة) إلى المبرد وثعلب، وأنَّ ابن الخباز نسبه في (التوجيه) إلى ابن السَّرَّاج(٢). قال الشريف الرضي: «وأقول: إنَّ لأبي العباس المبرد مذهبًا في جملة الحروف المزيدة في القرآن، أنا أذهب إليه، وأتبع نهجه فيه، وهو اعتقاد أنّه ليس شيء من الحروف جاء في القرآن إلا لمعنًى مفيد، ولا يجوز أن يكون لُقِّيَ مُطَّرَحًا، ولا خاليًا من الفائدة صفرًا، وذلك أنَّ الزيادات والنقائص في الكلام إنّما يُضطرُّ إليها، ويُحمل عليها الشعرُ الذي هو مقيَّد بالأوزان والقوافي ... فأمَّا إذا كان الكلامُ محلول العقال ... فلا تكون الزياداتُ الواقعةُ فيه إلا عيًّا واستراحةً ولُغوبًا وإلاحةً، وهذه منْزلةٌ تَرَفَّعَ عنها كلامُ اللَّه سبحانه الذي هو المُتَعَذِّرُ المُعْوِزُ، والمُمْتَنِعُ المُعْجِزُ»(٣).

ولنا على هذا النص ثلاثة تعقُّبات:

الأول: أنه نسب إلى المبرد الاعتقاد بأنه ليس شيء من الحروف جاء في القرآن إلاّ لمعنًى مفيد. وهذا قول لا ينفرد به المبرد، بل هو قول علماء الأمة الإسلامية كافَّة، ولم أقف على مذهب المبرد هذا في شيء من كتبه، ولا رأيت أحداً نسبه إلى أبي العباس قبل الشريف الرضي، بل الذي نص عليه في كتبه هو إطلاق مصطلح (الزيادة) على الأحرف التي عدت زائدة في القرآن الكريم وفي غيره(٤)، ووافق الجمهور في ذلك، وفي أنَّ لكل زائد معنًى، هو التوكيد أو غيره، وحَمل

(١) حقائق التأويل في متشابه التنْزيل ص ١٦٥ عن كتاب نظرات لغوية ص ٩٢ - ٩٣.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣ : ٧٢.

(٣) حقائق التأويل في متشابه التنْزيل ص ١٦٥ - ١٦٦ عن كتاب نظرات لغوية في القرآن الكريم ص ٩٢ - ٩٣.

(٤) المقتضب ١ : ٤٧، ٤٩، ٥١، ٢ : ٣٢، ٣٦٢، ٣٦٣، ٤ : ٥٢، ١٣٦، ١٣٧ - ١٣٨، ١٤٠ - ١٤١، ٤١٦ - ٤١٨، ٤٢٠ والكامل ص ١١٢، ٤٤٠ - ٤٤٢، ٦٦٨ - ٦٧٠، ١١٣٩ - ١١٤٠.

على ذلك بعض الآيات الكريمة، من ذلك تصريحه بزيادة (لا) في قوله تعالى ﴿لئلاّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكتابِ﴾(١)، وزيادة (مِن) الأولى في قوله سبحانه ﴿أنْ يُنَزَّلَ عليكم مِنْ خيرٍ مِنْ رَبِّكُم﴾(٢)، وزيادة الكاف في قوله عز من قائل ﴿ليس كَمِثْلِه شيءٌ﴾(٣)، وزيادة (ما) في قوله سبحانه ﴿فَبِما رَحْمةٍ مِنَ اللَّه لِنْتَ لَهُمْ﴾(٤)، وقوله ﴿مِمَّا خَطيئاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾(٥)، وقوله ﴿مَثَلاً ما بَعُوضَةً﴾(٦)، واستعمل مصطلحي «الزيادة» و«الإقحام».

ولعل الشريف الرضي وهم في نسبة هذا المذهب للمبرد، وقد يكون وقع في هذا الوهم بسبب قول أبي العباس في (المقتضب) حيث ذكر معاني (مِنْ): «وأمّا قولهم إنّها تكون زائدة فلستُ أرى هذا كما قالوا، وذاك أنَّ كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنًى، فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة، فذلك قولهم: ما جاءني من أحدٍ، وما رأيتُ من رجلٍ، فذكروا أنها زائدة، وأنّ المعنى: ما رأيتُ رجلاً، وما جاءني أحدٌ. وليس كما قالوا، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجلٌ، وما جاءني عبدُ اللَّه، إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت ما جاءني مِن رجلٍ فقد نفيتَ الجنس كله؛ ألا ترى أنك لو قلت ما جاءني مِنْ عبدِ اللَّه لم يجز لأنّ عبد اللَّه معرفة، فإنما موضعه موضع واحد»(٧).

وإذا تأمَّلنا هذا النص وجدنا المبرد لا ينفي وقوع الصِّلات في القرآن، وإنما ينكر

(١) سورة الحديد : ٢٩ . المقتضب ١ : ٤٧ ، ٢ : ٣٢ .
(٢) سورة البقرة : ١٠٥ . المقتضب ٤ : ١٣٧ .
(٣) سورة الشورى : ١١ . المقتضب ٤ : ١٤٠ ، ٤١٨ .
(٤) سورة آل عمران : ١٥٩ .
(٥) سورة نوح : ٢٥ .
(٦) سورة البقرة : ٢٦ . الكامل ص ٤٤١ - ٤٤٢ .
(٧) المقتضب ١ : ٤٥ .

كون (مِنْ) في هذا الموضع زائدة. وحجته أنَّها دخلت هاهنا للدلالة على نفي الجنس ـ وهو ما يسميه النحويون التنصيص على العموم ـ وظاهر كلامه يدل على أنَّ الزائد لا معنى له. فربما يكون الشريف الرضي قد استنبط من هذا النص أنَّ المبرد لا يرى وقوع الزيادة في كلام اللَّه تعالى.

وقد تراجع أبو العباس عن هذا المذهب في الكتاب نفسه، ووافق الجمهور، فذكر أنَّ الزائد له معنًى، فقال في باب الإضافة: «وأمّا الزائدة التي دخولُها في الكلام كسقوطها فقولك: ما جاءني مِنْ أحدٍ، وما كَلَّمتُ مِنْ أحدٍ، وكقول اللَّه عز وجلَّ ﴿أنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[1]، إنما هو (خيرٌ)، ولكنها توكيد ... فهذا موضع زيادتها، إلا أنك دللتَ فيه على أنه للنكرات دون المعارف؛ ألا ترى أنك تقول: ما جاءني مِنْ رجلٍ، ولا تقول: ما جاءني مِنْ زيدٍ؛ لأنَّ رجلاً في موضع الجميع، ولا يقع المعروف هذا الموقعَ لأنه شيء قد عرفته بعينه»[2].

وقال في المسألة عينها في باب من أبواب الاستثناء: «وذلك قولك: ما جاءني مِنْ أحدٍ إلاّ زيدٌ، على البدل؛ لأنّ (مِنْ) زائدة، وإنما تُزادُ في النفي، ولا تقع في الإيجاب زائدة؛ لأنّ المنفيَّ المنكور يقع واحده في معنى الجميع، فتدخل (مِنْ) لإبانة هذا المعنى ...»[3].

فنحن نرى أنه قد نص على أنَّ (مِنْ) زائدة، وذكر في الموضع الأول أنَّها تفيد التوكيد، وفي الموضع الثاني أنَّها تدل على أنَّ المقصود نفي الجنس لا نفي الواحد، وهذه هي (مِن) التي أنكر زيادتها من قبل، وقد قضى بزيادتها في آية قرآنية، وهذا القول يتعارض تعارضًا صريحًا مع النص السابق، فإمَّا أنْ يكون للمبرد في

(١) سورة البقرة: ١٠٥.

(٢) المقتضب ٤: ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٣) المقتضب ٤: ٤٢٠.

المسألة قولان ـ وينبغي في هذه الحال الأخذ بقوله الثاني ـ وإمَّا أنْ يكون النص الأول مقحَمًا في الكتاب، ويكون في الأصل تعليقًا لأحد القُرَّاء، كتبه في حاشية إحدى مخطوطاته، ثُمَّ أدرجه الناسخ في المتن؛ ولا يَبعُد هذا التأويل لأنَّ تلاميذ أبي العباس لم يروُوا عنه هذا القول، ولأنَّ إدراج بعض التعليقات في صلب الكتب غير منفي.

وليست هذه هي المرة الوحيدة التي يُثبِت فيها المبردُ للزائد معنًى، فقد كرر ذلك في كتبه، ومنه قوله: «وأمَّا الكاف الزائدة فمعناها التشبيه»(١). وقال في قول الأعشى(٢):

إلاَّ كَخارِجةَ المُكَلِّفَ نَفْسَهُ وابْنَيْ قَبيصةَ أنْ أَغيبَ ويَشْهَدا

«الكاف زائدة مؤكِّدة كتوكيدها في قول اللَّه جَلَّ وعَزَّ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾(٣)(٤). فهو ـ كما ترى ـ قد جعل للحرف الزائد معنيين، فالكاف تُزاد تارة للتشبيه، وتارة للتوكيد.

واقرأْ معي قوله: «و(ما) تُزاد على ضربين: فأحدهما أنْ يكونَ دخولُها في الكلام كإلغائها، نحو ﴿فَبِما رَحْمةٍ مِنَ اللَّه لِنْتَ لَهُمْ﴾(٥)، أي: فبرحمةٍ، وكذلك ﴿مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾(٦)، وكذلك ﴿مَثَلاً ما بَعُوضةً﴾(٧)...»(٨).

هذه بعض النصوص التي صرّح فيها المبرد بزيادة حروف المعاني، فهل يبقى بعد

(١) المقتضب ٤ : ١٤٠.

(٢) ديوانه ص ٢٨١.

(٣) سورة الشورى : ١١.

(٤) المقتضب ٤ : ٤١٨.

(٥) سورة آل عمران : ١٥٩.

(٦) سورة نوح : ٢٥.

(٧) سورة البقرة : ٢٦.

(٨) الكامل ص ٤٤١ ـ ٤٤٢.

ذلك شكٌّ في أنَّه يوافق الجمهور في مسألة وقوع الحروف الزائدة في القرآن، ودلالتها على معنًى في هذه الحال؟

لكنَّ هذا لا ينفي ما قاله الشريف الرضي، فقد يكون المبرد ذهب إلى ذلك في كتاب له لم يصل إلينا، أو يكون هذا المذهب نُقل عنه مشافهة، إلاَّ أنَّ التطبيق العملي الذي تنطق به النصوص السابقة مما استقيناه من كتب أبي العباس يجعلنا نرجح أن يكون قد تراجع عما نُسب إليه في هذه المسألة؛ والتزم مذهب الجمهور.

والتعقُّب الثاني: أنه ذهب إلى أنَّ الزائد ليس له معنًى. وهذا القول غير صحيح، فالمعاني التي تُزاد لها الحروف كثيرة، ونحن نطالعها في كتب علوم العربية وكتب علوم القرآن، وسترى هذا ـ إن شاء اللَّه ـ في حديثنا عن «فائدة الزائد».

والتعقُّب الثالث: أنَّه قَصَرَ الزيادة على الضرورة، وخصَّها بالشعر. وهذه مسألة غير مُتَّفَق عليها، فبعض الحروف يُزاد في الاختيار وفي الضرورة، وبعضها لا يُزاد إلاَّ في الشعر، وبعضها أجاز قوم زيادته في النوعين، وخَصَّه آخرون بالضرورة.

والسبب الذي دفع المانعين إلى اتخاذ هذا الموقف هو اعتقادهم أنَّ الزائد هو ما لا معنى له، ويمثلهم الشريف الرضي في نصه الذي ذكرناه آنفًا، ومنه قوله: «ليس شيء من الحروف جاء في القرآن إلاَّ لمعنًى مفيد»(١).

وأجيبَ عن قول المانعين بأنَّ هذه الظاهرة قد جاء منها في التنْزيل والشعر ما لا يُحصى، وبأنَّ القائلين «هذا زائد» لا يَعْنُون أنه يجوز سقوطه، ولا أنه مهمل لا معنى له، بل إنه زيدَ لضرب من التأكيد، والتأكيد معنًى صحيح، فله أسوة بسائر ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن(٢).

قلت: التوكيد المقصود هاهنا هو التوكيد اللفظي، فإنّ زيادة الحرف في الكلام

(١) حقائق التأويل في متشابه التنْزيل ص ١٦٥ عن كتاب نظرات لغوية ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٢) شرح المفصل ٨ : ١٢٨ ـ ١٢٩ والدر المصون ٣ : ٤٦٢.

تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي، نص على ذلك المرادي[١]، ونَقل عن ابن جني أنه قال: «كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى».

وممن ناقش هذه المسألة من علماء البلاغة ضياء الدين بن الأثير، فقد حمل على النحاة في قولهم إنّ «أن» الواقعة بعد «لمّا» وقبل الفعل زائدة، وقال: «النحاة لا فُتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارهما من حيث إنّهم نحاة»[٢]، وذهب إلى أنّه إذا لم تذكر «أنْ» بعد لمّا دلّ ذلك على أن الفعل وقع على الفور، وإذا ذُكرت دلّ على أنّ الفعل كان فيه تراخٍ وإبطاء، وحمل على ذلك قوله تعالى ﴿فلمّا أنْ جاء البشير ألقاه على وجهه﴾[٣]، فقال فيه: «فإنه إذا نُظر في قصة يوسف عليه السلام مع إخوته منذ ألقوه في الجب إلى أن جاء البشير إلى أبيه عليه السلام وُجد أنه كان ثَمَّ إبطاء بعيد»[٤].

وبيان ذلك عنده من وجهين:

أحدهما: أنّ الأولى أن تُحمل اللفظة في الكلام الفصيح على أنّ لها معنى، ولا يُحكم بزيادتها إلا بعد اليأس من دلالتها على معنى بعد التنقيب والتنقير والبحث الطويل.

والوجه الآخر: أنّ القول بالزيادة في القرآن الكريم يُعَدّ قَدحًا في كون كلام اللّه تعالى معجزًا؛ إذ من شرط الإعجاز عدم التطويل الذي لا حاجة إليه[٥].

وردَّ عليه خليل بن أيبك الصفدي، وبيَّن أن الفاء في هذه الآية لم ترد عقيب الآيات المتعلقة بواقعة إلقاء يوسف في الجب، بل وردت عقيب قوله تعالى ﴿اذهبوا بقميصي هذا فألقوه على وجه أبي يأتِ بَصيرًا ...﴾، «فأيّ تراخٍ بين

(١) الجنى الداني ص ٨٧.

(٢) المثل السائر ١٣. وانظر ص ١٥.

(٣) سورة يوسف: ٩٦.

(٤) المثل السائر ١٤.

(٥) المثل السائر ١٣-١٤.

هذين من البعد البعيد، والمدة المتطاولة؟ إنما كان ذلك كله بقدر المسافة من مصر إلى أن إلى أرض كنعان، مقام يعقوب عليه السلام، وهي تكون اثني عشر يومًا وما حولها، ولهذا قال النحاة إنّها هنا زائدة»(١).

ومن أقوال المفسرين في هذه المسألة ما أجازه البيضاوي من أنْ تكون (ما) في قوله تعالى ﴿إنَّ الله لا يَسْتَحْيي أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعوضةً فَما فَوقَها﴾(٢) مزيدة للتأكيد، وقال: «ولا نَعني بالمزيدِ اللغوَ الضائع، فإنَّ القرآن كله هُدًى وبَيان، بل ما لم يوضَع لمعنًى يُراد منه، وإنما وُضعت لأنْ تُذكرَ مع غيرها فتفيد وثاقة وقوة، وهو زيادة في الهُدى غير قادح فيه»(٣).

فاستنبط الكافيجي من هذا النص أمرين:

أحدهما: أنه لا حرج في قولنا: حرف مزيد للتأكيد، أو لغيره من المعاني التي تزاد لها الحروف، ومثل هذا في تفاسير القرآن كثير.

والثاني: أنّ الذي ينبغي أنْ يُجتَنب هو قولنا «إنه زائد» إذا أُطلق، كأنْ يُقال «مِنْ: زائدة» بلا تقييد يُفيد التوكيد والتقوية وغيرهما(٤).

وذكر الزركشي أنَّ من العلماء مَن جَوَّز وقوع الزائد في القرآن الكريم، وجعل وجوده كالعدم، وقال معقبًا على ذلك: «وهو أفسد الطرق»(٥).

والذي نختاره في هذه المسألة أنه ينبغي أن يتجنب إطلاق لفظ «الزائد» على شيء في كتاب الله تعالى؛ لأن الزائد يفهم منه للوهلة الأولى أنه لا معنى له، وكتاب الله منَزَّه عن ذلك، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن بيَّن وجوه الزيادة في كلام العرب: «فليس في القرآن من هذا شيء، ولا يذكر فيه لفظاً زائداً

(١) نصرة الثائر ٣١٣ - ٣١٤. وانظر الغيث المسجم في شرح لامية العجم ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٢) سورة البقرة: ٢٦.

(٣) أنوار التنْزيل وأسرار التأويل ١: ٤٤.

(٤) شرح قواعد الإعراب ص ٥٢١.

(٥) البرهان ٣: ٧٣.

إلا لمعنًى زائد، وإن كان في ضمن ذلك التوكيد، وما يجيء من زيادة اللفظ في مثل قوله ﴿ فَبِما رَحمةٍ مِنَ اللَّه لِنْتَ لهم ﴾، وقوله ﴿ عَمَّا قَليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمينَ ﴾، وقوله ﴿ قَليلاً ما تَذَكَّرونَ ﴾ ـ فالمعنى مع هذا أزيد من المعنى بدونه، فزيادة اللفظ لزيادة المعنى، وقوة اللفظ لقوة المعنى »(١).

فإن قال قائل: لِمَ اخترتَ هذا القول؟ ألا ترى قول عبد القاهر الجرجاني في اللغو الذي لا فائدة فيه: « وقد تراه مع إطلاق هذا الاسم عليه واقعًا من القبول أحسنَ موقع، ومدركًا من الرِّضا أجزلَ لفظ، ذاك لإفادته إياك على مجيئه مجيءَ ما لا مُعَوَّلَ في الإفادة عليه، ولا طائلَ للسامع لديه، فيكون مَثَلُه مَثَلَ الحسنة تأتيك من حيث لم تَرتقبها، والنافعةِ أتتك ولم تَحتسبها، وربما رُزق الطُّفَيليُّ ظَرْفًا يَحْظى به حتى يحلَّ محلَّ الأضياف الذين وقع الاحتشاد لهم، والأحبابِ الذين وُثِقَ بالأنس منهم وبهم »(٢).

قلتُ: هذا يصدق على كلام البشر، وأما كلام الله تعالى فينبغي التأدب عند الحديث عنه، وعدم إطلاق لفظ لا يليق به. وأرى أن يقتصر على ذكر معنى الحرف الذي زيد من أجله.

٧ ـ زيادة الحروف والقياس: ذكر ابنُ جنِّيْ أنَّ أبا علي الفارسي حكى عن أبي بكر بن السَّرَّاج أنّ الحروف لا يليق بها الزيادة، وأنَّ أعدل أحوالها أن تُستعمل غير مزيدة، والقياس فيها ألاَّ تجوز زيادتها؛ لأنَّ زيادتها أمر خارج عن القياس؛ وذلك لأنّ الغرض في استعمالها إنما هو الإيجاز والاختصار، والاكتفاء من الأفعال وفاعليها، ففي زيادتها نقض لهذا الغرض ؛ لأنّ الزيادة إسهاب وتطويل، والإيجاز ضد الإسهاب، فتدافعا، ومع ذلك فقد زيدَ بعض الحروف في العربية، وزيادتها كثيرة، وإن كانت على غير قياس، وعذر زيادتها إرادة التوكيد بها؛ وزيادة ما هذه

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٦ : ٥٣٧.

(٢) أسرار البلاغة ص ١٩ ـ ٢٠.

سبيله تَناهٍ في التوكيد به(١).

٨ ـ أنواع زيادة الحروف: زيادة الأدوات على خمسة أضرُب: واجبة، وغالبة، وقليلة، ونادرة، وضرورة: فأمّا الزيادة الواجبة فكزيادة الباء في الفاعل في التعجب في نحو «أَحْسِنْ بزيدٍ» في قول الجمهور: إنَّ الأصل: أحْسَنَ زيدٌ، أي: صارَ ذا حُسْن، ثم غُيِّرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحًا للفظ(٢). وكذلك قولهم «افْعلْه آثرًا ما» أي: أول شيء، فـ(ما) زائدة لازمة، لا يجوز حذفها؛ لأنّ معناه: افعلْه آثرًا مختارًا له معنيًّا به(٣).

وأمّا الزيادة الغالبة فكزيادة الباء في فاعل (كَفى)، نحو ﴿كَفى بالله شَهيداً﴾(٤).

وأمّا الزيادة القليلة فكزيادة الباء في المبتدأ، فقد سُمعت زيادتها في (حَسْب)، كقولهم: بِحَسْبِك أنْ تَفعلَ كذا(٥).

وأمّا الزيادة النادرة فكزيادة الباء في خبر أنَّ في قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ الله الذي خَلَقَ السَّمواتِ والأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقادِرٍ على أَنْ يُحْيِيَ المَوْتَى بَلَى إِنَّهُ على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(٦).

وأمّا الزيادة للضرورة فكزيادة (إنْ) بعد (ما) غير النافية، نحو قول المعلوط القريعي(٧):

ورَجٍّ الفَتى لِلخيرِ ما إنْ رأيتَهُ على السِّنِّ خيراً لا يَزالُ يَزيدُ

(١) سر الصناعة ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠ والخصائص ٢ : ٢٧٣ ، ٢٧٩ ـ ٢٨٤.

(٢) مغني اللبيب ص ١١٢.

(٣) سر الصناعة ص ٢٦١.

(٤) سورة الرعد : ٤٣ . مغني اللبيب ص ١١٢ .

(٥) سر الصناعة ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

(٦) سورة الأحقاف: ٣٣. المقرب ١ : ٢٠٣ والبرهان ٣ : ٨٤ ـ ٨٥.

(٧) ضرائر الشعر ص ٦١ ـ ٦٢.

٩ ـ إعراب الحرف الزائد : شأن الحرف الزائد من حيث الإعراب كشأن سائر الحروف التي لا تقع زائدة، وخروجه من زمرة الحروف التي لا تزاد وإدراجه في قائمة الحروف التي تقع زائدة لا يجعل له حكماً إعرابيّاً جديداً، فهو لا موضع له من الإعراب؛ لانتفاء المعاني الموجبة له في معاني الحروف(١).

١٠ ـ عمل الحرف الزائد : ذكر النحويون أنَّ حروف المعاني تنقسم ثلاثة أقسام: قسم عامل، وقسم غير عامل، وقسم جائز أن يكون عاملاً وأن يكون غير عامل(٢)، وذهبوا إلى أنَّ الزيادة تقع في بعض هذه الحروف.

وذهب جمهورهم إلى أنَّ الزائد لا يعمل(٣)، وعمل الحرف عندهم دليل على عدم زيادته(٤).

وأجاز الأخفش إعمال (أنِ) الزائدة، و(لا) النافية للجنس(٥)، فقد ذهب في أحد قوليه إلى أنَّ (أنْ) تكون زائدة إذا وقعت بين «ما لَكَ» ونحوه وبين «لا»، وأنَّها تنصب المضارع(٦)، وأنَّ (لا) الزائدة قد جاءت في الشعر عاملة عمل (لا) النافية للجنس(٧).

واستدلَّ بالسماع والقياس : أمّا السماع فقوله تعالى ﴿وما لنا ألاَّ نُقاتِلَ في سَبيلِ الله﴾(٨)، وقوله ﴿وما لهم ألاَّ يُعَذِّبَهُمُ الله﴾(٩)، وقوله ﴿وما لنا ألاَّ

(١) شرح قواعد الإعراب ص ٤٨١.

(٢) رصف المباني ص ١٠٠.

(٣) معاني القرآن للأخفش ص ٢٧٤، ٣٢١ وشرح القصائد السبع ص ٤٥٩.

(٤) ضرائر الشعر ص ٦١.

(٥) معاني القرآن ص ١٨٠، ٣٢٢ وانظر الجنى الداني ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣ والمغني ص ٣٢.

(٦) معاني القرآن ص ١٨٠، ٣٢٢ وشرح الكافية ٢ : ٢٣٥.

(٧) معاني القرآن ص ١٨٠، ٣٢٢.

(٨) سورة البقرة: ٢٤٦. وانظر معاني القرآن ص ١٨٠ والجنى ص ٢٢٢ والمغني ص ٣٢.

(٩) سورة الأنفال : ٤٣ . وانظر معاني القرآن ص ٣٢٢ .

نَتَوَكَّلَ على الله ﴾[١]، وقوله ﴿ وما لكم ألاَّ تُنْفِقُوا ﴾[٢]، فـ(أنْ) في هذه الآيات زائدة بدليل عدم مجيئها في نظائرها، كقوله عز وجل ﴿ وما لنا لا نُؤْمِنُ بالله ﴾[٣]. وقال الفرزدق[٤]:

لو لم تَكُنْ غَطَفانٌ لا ذُنُوبَ لها إليَّ لامتْ ذَوُو أحْسابِها عُمَرَا

قال: «المعنى: لو لم تكن غطفان لها ذُنوب، و(لا) زائدة، وأعملها»[٥].

وأمّا القياس فهو أنَّ «أنْ» زيدت هنا حملاً على زيادتِها بعد «فلمّا» و«ولَمّا» و«لو»، قال: «فأنْ ههنا زائدة، كما زيدت بعد (فلمّا) و(ولَمّا) و(لو)، فهي تُزاد في هذا المعنى كثيراً، ومعناه: ما لَنا لا نُقاتِلُ»[٦]. وعملت (أنْ) كما عملت (مِنْ) وهي زائدة، قال: «فأعملَ أنْ وهي زائدة، كما قال: ما أتاني مِنْ أحدٍ، فأعملَ مِنْ وهي زائدة»[٧]، وكما عملت الباء الزائدة في نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ[٨]، وكما عملت «لا» النافية للجنس ـ وهي زائدة ـ في قول الفرزدق[٩]:

لو لم تَكُنْ غَطَفانٌ لا ذُنُوبَ لها إليَّ لامتْ ذَوُو أحْسابِها عُمَرَا

وعلى هذا المذهب يكون المعنى في الآية الأولى: أيُّ شيءٍ ثبتَ لنا في حال تركنا للقتال في سبيل اللَّه وقد وقع ما يقتضيه ـ وكذا في بقية الآيات ـ فما بعد (أنْ) جملة حالية، ولا يعيّنها الناصب للاستقبال لأنه زائد، وإنما يكون الناصب

(١) سورة إبراهيم: ١٢. وانظر مغني اللبيب ص ٣٢.

(٢) سورة الحديد: ١٠. وانظر الجنى الداني ص ٢٢٢.

(٣) سورة المائدة: ٨٤. وانظر الجنى الداني ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٤) ديوانه ص ٢٨٣.

(٥) معاني القرآن ص ١٨٠. وانظر ص ٣٢٢.

(٦) معاني القرآن ص ١٨٠ ومغني اللبيب ص ٣٢.

(٧) معاني القرآن ص ١٨٠ ومغني اللبيب ص ٣٢.

(٨) الجنى الداني ص ٢٢٣ ومغني اللبيب ص ٣٢.

(٩) ديوانه ص ٢٨٣.

معيّنًا للاستقبال إذا لم يكن زائداً[١]. ومثل ذلك[٢] ـ لكن بدون أنْ ـ قوله تعالى ﴿ ما لَكَ لا تَأْمَنا ﴾[٣]، وقوله ﴿ ما لَكُمْ لا تَرجُونَ للَّه وَقاراً ﴾[٤]، وكقول العرب: ما لَكَ قائمًا، وقال اللَّه تعالى ﴿ فما لَهُمْ عَنِ التَّذكِرةِ مُعْرِضِينَ ﴾[٥].

ورُدَّ عليه بما يلي[٦]:

أمّا السماع فقال الجمهور ـ ومعهم الأخفش في قوله الآخر ـ: إنَّ «أنْ» في ذلك مصدرية. ونَصَّ الأخفش في تفسير قول اللَّه تعالى ﴿ وما لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسمُ اللَّه عَلَيْه ﴾[٧] على تقدير حرف الجر، وعلى أنَّ (أنْ) ليست زائدة، قال: «يقول ـ واللَّه أعلمُ ـ: وأيُّ شيءٍ لَكُمْ في ألاَّ تأكُلُوا؟ وكذلك ﴿ ما لَنا ألاَّ نُقاتِلَ ﴾[٧]، يقول: أيُّ شيءٍ لنا في تَرْكِ القتالِ؟ ولو كانت (أنْ) زائدةً لارتفع الفعل»[٩].

وأمّا احتجاجه بإعمال (لا) الزائدة عمل (لا) النافية للجنس في بيت الفرزدق ففي البيت ثلاثة أقوال:

أحدُها: موافقتُه في أنّ (لا) زائدة في هذا البيت من حيث المعنى، وقد عَمِلت، والأصل: لو لم تكن ذُنوبٌ لغطفان، وجملة «لا ذُنوبَ لها» خبر الكون[١٠]. وعَمَلُ (لا) الزائدةِ شاذٌّ[١١].

(١) شرح المغني للدماميني ١: ٧٣.

(٢) البحر المحيط ٢: ٢٦٥.

(٣) سورة يوسف: ١١.

(٤) سورة نوح: ١٣.

(٥) سورة المدثر: ٤٩.

(٦) انظر الرد مختصراً في الجنى الداني ص ٢٢٣ ومغني اللبيب ص ٣٢.

(٧) سورة الأنعام: ١١.

(٨) سورة البقرة: ٢٤٦.

(٩) معاني القرآن ص ٢٨٦.

(١٠) الحجة للقراء السبعة ١: ١٦٨ ـ ١٦٩ والخصائص ٢: ٣٦ وشرح التسهيل ٢: ٥٩ وشرح الكافية ١: ٢٥٧ والخزانة ٤: ٣٠.

(١١) الخزانة ٤: ٣٠.

وثانيها: أنَّ (لا) غيرُ زائدة فيه؛ لأنه نفيٌ، والنفيُ إذا نُفي صار إثباتًا، ففي قوله «لو لم تكن غطفان لا ذُنوبَ لها» إثبات الذنوب لها، كما يقال: ما أخوك ليس يقوم، بمعنى: هو يقوم(١).

وثالثُها: أنَّ في البيت تصحيفاً، وأنَّ صوابه «لا ذَنُوبَ لها» بفتح الذال لا بضمها، وهو قول الأستاذ محمود محمد شاكر، قال ـ رحمه اللَّه ـ في تحقيقه تفسير الطبري: «وجميعُ مَن رأيتُ يذهب إلى أنَّ الذُنوب جمع ذَنْب، وهو عندي ليس بشيء، وإنما انحطوا في آثار الأخفش حين استشهد بالبيت على إعمال (لا) الزائدة. وصواب البيت عندي (لا ذَنُوبَ لها)، وليس في البيت شاهد عندئذ. والظاهر أنَّ الأخفش أخطأ في الاستشهاد به. والذَّنُوب ـ بفتح الذال ـ الحظ والنصيب، وأصله الدَّلْو الملأى. وهو بهذا المعنى في قوله تعالى ﴿فإنَّ لِلَّذينَ ظَلَمُوا ذَنُوباً مِثْلَ ذَنُوبِ أَصْحابِهِمْ﴾(٢)، أي: حَظًّا من العذاب. قال الفراء: (الذَّنوب: الدلو العظيمة، ولكن العرب تذهب به إلى الحظ والنصيب). وقال الزمخشري: (ولهم ذَنُوبٌ من كذا) أي: نَصيب، قال عمرو بن شَأْسٍ:

وفي كُلِّ حَيٍّ قد خَبَطْتَ بِنِعْمةٍ فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِن نَداكَ ذَنُوبُ

أقول: يقول الفرزدق: لو لم تكن غطفان خسيسة لا حَظَّ لها من الشرف والحسب والمروءة (إذًا لَلامَ ذَوُو أَحْسابِها عُمَرا). وبذلك يبرأ البيت من السخف ومن تكلف النحاة»(٣).

وهذا رأي وجيه وإنْ كنا لا نتهم الأخفش في روايته.

وأمّا القياس فرُدَّ فيه على الأخفش بأمرين:

أحدهما: أنَّ (مِنْ) و(الباءَ) الزائدتين إنَّما عَمِلتا لاختصاصهما بالاسم،

(١) تفسير الطبري ٥: ٣٠٣ ـ ٣٠٤. وانظر المسائل المنثورة ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

(٢) سورة الذاريات: ٥٩.

(٣) تفسير الطبري ٥: ٣٠٣ (الحاشية).

وحرفُ الجر الزائدُ مثلُ غير الزائد في العمل فيما اختص به، بخلاف (أنِ) الزائدة، فإنَّها غير مختصة بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف، وهو (لو) و(كأنّ)، وعلى الاسم[١]، وهو (ظَبْية) و(قَبَس) و(بَطْن)، في قولِ عِلْباء بنِ أَرْقَم[٢]:

فيـومـًا تُوافينـا بِوَجْـهٍ مُقَسَّمٍ كأَنْ ظَبْيةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

في رواية مَن جَرَّ (ظَبْية)[٣]، وقولِ مُجَمِّعِ بنِ هلال[٤]:

عَبَـأْتُ لـه رُمْـحًا طويـلاً وأَلَّةً كَأَنْ قَبَسٍ يُعْلَى بِها حينَ تُشْرَعُ

في رواية مَنْ جرَّ، فقال: كأَنْ قَبَسٍ، وقولِ الشاعر[٥]:

تُمَشِّي بِها الدَّرْماءُ تَسْحَبُ قُصْبَها كـأنْ بَطْـنِ حُبْلَى ذاتِ أَوْنَيْنِ مُتْئِمِ

في رواية من جرَّ، فقال: كأنْ بطنِ حُبْلَى.

وثانيهما: أنَّ الزيادة على خلاف الأصل، ولا يُصار إليها إلا لضرورة، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم القول بها[٦].

وذهب ابن جنِّيْ إلى أنَّ ما كان من الحروف عاملاً فإنه إذا زيدَ لا بُدَّ عامل، ومثالُ ذلك قولُ النابغة الذبياني[٧]:

قالتْ بَنو عامرٍ: خالُوا بَني أَسَدٍ يا بُـؤْسَ لِلْجَـهْلِ ضَـرَّارًا لأَقْوامِ

وقولُ سعدِ بنِ مالك[٨]:

يـا بُـؤْسَ لِلْـحَرْبِ التـي وَضَعَـتْ أراهِـطَ، فـاستَراحُوا

---

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٥٢٨ ـ ١٥٢٩ والجنى الداني ص ٢٢٣ والمغني ص ٣٢.

(٢) الأصمعيات ص ١٥٧.

(٣) الكامل ص ١١١ ـ ١١٢ والخزانة ١٠: ٤١١.

(٤) شرح الحماسة للمرزوقي ص ٧١٨ ـ ٧١٩ والإنصاف ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٥) الإنصاف ص ٢٠٤ واللسان (أون).

(٦) البحر المحيط ٢: ٢٦٥.

(٧) ديوانه ص ٨٢.

(٨) الحماسة ١: ٢٦٥.

فـ(الجهل) و(الحرب) مجروران باللام الداخلة عليهما وإن كانت زائدة، لا بالإضافة، والدليل على ذلك عملُ الباء الزائدة في قول الأشعر الرَّقَبان[١]:

بِحَسْبِكَ في القومِ أنْ يَعلَمُوا بِأنَّكَ فيهِم غَنِيٌّ مُضِرْ

وكذلك قول العرب «قد كان مِنْ مَطَرٍ» و«قد كان مِنْ حَديثٍ فَخَلِّ عنِّي»؛ فـ(مِنْ) زائدة، وهي جارّة[٢].

وذهب كُراعُ النَّمل مذهبَ الأخفش في جواز إعمال (أنِ) الزائدة، قال في باب زوائد الكلم: «وكذلك أنِ الخفيفة، تقول العرب: أردتُ أنْ أفعلَ كذا، وأردتُ أفعلُ كذا»[٣]. فظاهر هذا النص يدل على أنه يُجيز إعمالها، فهي قد نصبت المضارع في المثال الأول كما ترى. ويدلّ على صحة ذلك أنه ذكر بعد هذا زيادتها بعد (لَمَّا)، ومَثَّل بآيتي يوسف والقصص، وقال: «ولو أُلغيتْ أنْ لكان الكلامُ صحيحًا»[٤]. إذًا فهو يرى أنَّ الزائد هو ما يبقى معنى الكلام صحيحًا إذا حُذف، سواء أكان عاملاً أم غير عامل.

وذهب الرضيُّ[٥] إلى أنَّ بعض الزوائد يعمل، كالباء ومِن الزائدتين، وبعضها لا يعمل، نحو (ما) في قوله تعالى ﴿فَبِما رَحْمةٍ﴾[٦].

وإنما لم تعمل الزوائد لعدم اختصاصها، والقاعدة المقررة عند النحويين في هذه المسألة أنَّ الحرف المختص يعمل، وأنَّ غير المختص لا يعمل[٧]، فـ«مِنْ» والباء الزائدتان عملتا لاختصاصهما بالاسم، وعملهما في اللفظ لا في المحل.

(١) النوادر ص ٢٨٩ .
(٢) الخصائص ٣ : ١٠٦ .
(٣) المنتخب ص ٦٨٠ .
(٤) المنتخب ص : ٦٨١ .
(٥) شرح الكافية ٢ : ٣٨٤ .
(٦) سورة آل عمران : ١٥٩ .
(٧) مغني اللبيب ص ٣٢ .

١١ ـ فائدة الحرف الزائد : ذكر الرضي أنه قيل : فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إمّا معنوية وإمّا لفظية :

فالمعنوية : تأكيد المعنى، وذلك كالباء في خبر ليس، نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ.

واللفظية : تزيين اللفظ، وكونه بالزيادة أفصح، أو كون الكلمة والكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السمع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية.

ولا يجوز خلو الزيادة من الفوائد اللفظية والمعنوية معًا، وإلا لَعُدَّتْ عبثًا، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولاسيما في كلام اللّه سبحانه وتعالى، وكلام أنبيائه عليهم السلام. وقد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تُفرد إحداهما عن الأخرى(١).

قلت : يرى النحويون أنّ زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي، نص على ذلك المرادي(٢)، ونَقل عن ابن جني أنه قال : « كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى ». وقد قدّمت ذكر هذا.

ويذهبون إلى أنَّ فائدة الزائد هي التوكيد للكلام(٣)، فهو يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده(٤)، ولا يُحدث إذا جاء شيئًا لم يكن قبل أن يجيء من العمل(٥)، ولا من المعنى(٦). قال ابن هشام : « والزائد عند النحويين معناه الذي لم يُؤتَ به إلا لمجرد التقوية والتأكيد »(٧). وقال الكافيجي في شرح هذا القول : « الظاهر أنَّ التقوية أعمّ من التأكيد »(٨).

(١) شرح الكافية ٢ : ٣٨٤.

(٢) الجنى الداني ص ٨٧.

(٣) الكتاب ٤ : ٢٢١ ومعاني القرآن للأخفش ص ١١٢ ومعاني القرآن وإعرابه ١ : ٤٨٢ والجنى الداني ص ٢٢٢ ومغني اللبيب ص ٣٢.

(٤) مغني اللبيب ص ٣٣ .

(٥) الكتاب ٢ : ١٨٠ ـ ١٨١، ٣٩١ و٤ : ٢٢١.

(٦) سر الصناعة ص ١٣٣.

(٧) شرح قواعد الإعراب ص ٥٢٣.

(٨) شرح قواعد الإعراب ص ٥٢٤.

وقال الزركشي: «ومعنى كونه زائداً أنَّ أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد، فبوجوده حصل فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة»(١).

ومن الحروف ما يصلح لأكثر من معنًى، والحرف الذي يُزاد يُجرَّد من معناه الذي كان له، ويُصرَف إلى الدلالة على التوكيد لِما قبله فقط(٢).

وأضاف الرضي أنّ الفائدة المعنوية التي يكتسبها الكلام بسبب الزوائد لا تخرجها من باب الزيادة؛ لأنها إنما سميت زائدة «لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تُفد شيئاً لمّا لم تُغاير فائدتُها العارضة الفائدةَ الحاصلة قبلها»(٣).

ثم اعتَرض على هذا، فرأى أنه في هذه الحال ينبغي أن يُدرج في الزوائد كل ما أفاد التأكيد، فقال: «ويلزمهم أن يَعُدّوا على هذا إنّ ولام الابتداء وألفاظ التأكيد اسمًا كانت أو لا زوائد، ولم يقولوا به»(٤). وأنكر على النحويين عدم إخراجهم الحروف الزائدة من زمرة الزوائد مع أنَّها تؤثر تأثيراً معنويًّا، قال وهو يتحدث عن زيادة (لا): «والعجب أنهم لا يرون تأثير الحروف تأثيراً معنويًّا، كالتأكيد في الباء، ورفعِ الاحتمال في (لا) هذه ... ـ مانعاً من كون الحروف زائدة، ويرون تأثيرها تأثيراً لفظيًّا ـ ككونها كافّة ـ مانعاً من زيادتها»(٥).

وزعم بعضُهم أنَّ الزائد قد يؤدي معنًى غير التوكيد، واحتج في ذلك بـ(مِن) الزائدة، فإنها ترد للتنصيص على العموم، نحو: ما جاءني مِنْ رجلٍ، فإنَّ الاستغراق ظاهر في الجملة بدون (مِنْ)، وبها يصبح المعنى نَصًّا فيه. وكذلك (لا) في قولك

(١) البرهان ٣: ٧٤.

(٢) الخصائص ٣: ١٠٧ ـ ١٠٩.

(٣) شرح الكافية ٢: ٣٨٤.

(٤) شرح الكافية ٢: ٣٨٤.

(٥) شرح الكافية ٢: ٣٨٥.

«ما جاءني زيدٌ ولا عمرو» زائدة مع أنَّ الكلام بدونها يحتمل نفي المجيء في حالتي الاجتماع والافتراق، ونفيه في حالة الاجتماع، وبها يتعين المعنى الأول.

وأجاب الشُّمُنِّي عن هذا بأنه ليس فيه «معنىً غير التأكيد، فإنَّ التنصيص على العموم بعد احتماله تأكيد لذلك النفي؛ لأنَّ التوكيد تقوية الكلام وتقريره ودفع الاحتمال عنه»(١).

وفي كلام النحويين والمفسرين ما يدل على أنَّ الزيادة قد تكون لغير التوكيد، فقد قال البصريون والكسائي وعامة المفسرين: في قوله تعالى ﴿لا أُقْسِمُ بيومِ القيامة﴾(٢): إنَّ معناه: أُقْسِمُ، و(لا) زائدة(٣). وقال بعضهم: إنها زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب، والتقدير: لا، أقسم بيوم القيامة لا يُتركون سُدىً. ورُدَّ بقوله تعالى ﴿لا أُقْسِمُ بهذا البلد. وأنتَ حِلٌّ بِهذا البَلَدِ. وَوالدٍ وما وَلَدَ. لقد خَلَقْنا الإنْسانَ في كَبَدٍ﴾(٤)، فإنَّ جوابه مثبت، وهو ﴿لقد خَلَقْنا الإنسانَ في كَبَدٍ﴾(٥). ونص أبو عبيدة على أنَّ «ألا» تزاد للتنبيه والتوكيد(٦).

ونصَّ الكافيجي على أنَّ الحرف الجارَّ الزائد يكون «لغرض من الأغراض»(٧). وهذا يدل على أنّ معناه ليس مقصوراً على التأكيد؛ ألا تراه قال في (ما) من قول العرب (لأَمْرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أَنْفَه): «زائدة لإفادة معنى الإبهام والتأكيد»(٨).

والمعاني التي تؤكّدها الزوائد كثيرة، وهي تختلف من حرف إلى حرف، وفي الحرف الواحد يكون المعنى المؤكَّد بحسب موقع ذلك الحرف، ومن تلك المعاني

(١) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ١: ٧٤.

(٢) سورة القيامة: ١.

(٣) الأزهية ص ١٦٢ - ١٦٣.

(٤) سورة البلد: ١ - ٤.

(٥) الكشاف ٤: ١٨٩ - ١٩٠ ومغني اللبيب ص ٢٧٦.

(٦) مجاز القرآن ١: ٢٢٦.

(٧) شرح قواعد الإعراب ص ٢٢٧، ٣٦٢، ٤٨٨.

(٨) شرح قواعد الإعراب ص ٤٨١.

النَّفيُ والشرطُ والإضافةُ، مثالُ ذلك (ما)، فهي في قوله تعالى ﴿عَمَّا قليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادمينَ﴾[1] صلة لتأكيد معنى القلة، والمعنى: عن زمانٍ قليل[2]، وفي قوله ﴿وإمّا تَخافَنَّ مِنْ قومٍ خِيانةً فانْبِذْ إليهم على سَواءٍ﴾[3] مؤكِّدة للشرط، وفي قوله سبحانه ﴿مِمّا خَطيئاتِهم أُغْرِقُوا﴾[4] مؤكِّدة للسبب.

وانظر قول الزركشي في فائدة زيادة الحروف: «وسئل بعض العلماء عن التوكيد بالحرف، وما معناه، إذ إسقاط الحرف لا يُخل بالمعنى، فقال: هذا يعرفه أهل الطباع؛ إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنىً زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف. قال: ومثال ذلك مثال العارف بوزن الشعر طبعاً، فإذا تغير البيت بزيادة أو نقص أنكره، وقال: أجد نفسي على خلاف ما أجده بإقامة الوزن. فكذلك هذه الحروف، تتغير نفس المطبوع عند نقصانها، ويجد نفسه بزيادتها على معنًى بخلاف ما يجده بنقصانه»[5].

(١) سورة المؤمنون: ٤٠.

(٢) شرح قواعد الإعراب ص ٤٨٩.

(٣) سورة الأنفال: ٥٧.

(٤) سورة نوح: ٢٥.

(٥) البرهان ٣: ٧٤.

المصادر والمراجع

- الأزهية للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق هـ. هريتر، بيروت ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الأصمعيات، اختيار الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٦م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.
- أنوار التنْزيل وأسرار التأويل للبيضاوي.
- إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د. إبراهيم عبد اللّه، دمشق ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق عدد من الأساتذة، بيروت ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، المدينة المنورة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- تفسير الطبري، تحقيق محمود شاكر، القاهرة، الطبعة الثانية.
- تفسير الماوردي، تحقيق خضر محمد خضر، الكويت ١٤٠٢هـ.
- الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الجنى الداني للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة ونديم فاضل، حلب ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دمشق ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م وما بعدهما.
- حقائق التأويل في متشابه التنْزيل للشريف الرضي.
- الحماسة لأبي تمام، تحقيق د. عبد اللّه عسيلان، الرياض ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م وما بعدهما.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢ م وما بعدهما.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط. دمشق ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م وما بعدهما.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح د. محمد محمد حسين، بيروت ١٩٧٤م.
- ديوان الفرزدق، تحقيق عبد اللّه الصاوي، القاهرة ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٧م.
- رصف المباني للمالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، دمشق ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم، للدكتورة هيفاء عثمان فِدا، القاهرة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

ـ سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
ـ شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق عبد الستار فراج، القاهرة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٣م.
ـ شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
ـ شرح الحماسة للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
ـ شرح القصائد السبع لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٩م.
ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
ـ شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي، الآستانة ١٢٧٥هـ.
ـ شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية بمصر، بلا تاريخ.
ـ شرح قواعد الإعراب للكافيجي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دمشق ١٩٨٩م.
ـ شرح مغني اللبيب للدماميني، (على هامش المنصف للشمني) مطبعة محمد أفندي مصطفى ١٣٠٥هـ.
ـ ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ١٩٨٠م.
ـ الغيث المسجم في شرح لامية العجم لخليل بن أيبك الصفدي، بيروت ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
ـ الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق د. طارق عبد اللّه، جدة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
ـ الكامل للمبرد، تحقيق محمد الدالي، بيروت ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ـ الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٧م وما بعدها.
ـ الكشاف للزمخشري، بيروت بلا تاريخ.
ـ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم الباقولي، تحقيق د. محمد الدالي، دمشق ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
ـ لسان العرب لابن منظور، بولاق ١٣٠٠ ـ ١٣٠٨هـ.
ـ لطائف المنّان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن، للدكتور فضل حسن عباس، بيروت ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
ـ المثل السائر لضياء الدين بن الأثير، تحقيق د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، القاهرة.
ـ مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.
ـ المدخل لعلم تفسير كتاب اللّه تعالى للحدادي، تحقيق صفوان داودي، دمشق ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
ـ المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، دمشق ١٩٨٦م.
ـ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق حاتم الضامن، بغداد ١٩٧٥م.
ـ معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. فائز فارس، الكويت ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م.
ـ معاني القرآن للفراء، تحقيق نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، بيروت ١٩٧٣م.
ـ مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد اللّه، دار الفكر ١٩٦٩م.

ـ المفصل للزمخشري، بيروت، الطبعة الثانية.
ـ المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٣٨٥ ـ ١٣٨٨هـ.
ـ المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري وعبد اللّه الجبوري، بغداد ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
ـ المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل، تحقيق د. محمد العمري، مكة المكرمة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
ـ المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد اللّه أمين، ط. مصطفى الحلبي بمصر ١٣٧٣هـ /١٩٥٤م.
ـ المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني، مطبعة محمد أفندي مصطفى ١٣٠٥هـ.
ـ نصرة الثائر على المثل السائر لخليل بن أيبك الصفدي، تحقيق محمد علي سلطاني، دمشق ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
ـ نظرات لغوية في القرآن الكريم للدكتور صالح بن حسين العايد، الرياض ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
ـ النوادر لأبي زيد، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، بيروت ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م.